http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2172) السنة الثامنة - الأحد (26) حزيران 2011

قراءة في ملف القوات الأميركية

# عقدة الانسحاب: واشنطن في نزهة.. وساسة بغداد متفقون سراً.. مختلفون علنا

**عندما كانت الدول العربية الراديكالية، هكذا كانت تطلق عليها الصحافة الغربية، لرفضها السلام مع إسرائيل، تتسلح حتى أسنانها بالسلاح السوفيتي لمواجهة التحديات الإسرائيلية، كانت حكوماتها تفتح الأبواب على مصاريعها لمحاربة الفكر الشيوعي، وهي العقيدة السائدة في الحياة السياسية السوفيتية الرسمية والشعبية، بل ان تلك الحكومات شنّت حملات شرسة ضد الأحزاب الشيوعية في نفس الوقت الذي كان السلاح السوفيتي يتدفق على تلك البلدان، ويتدرب ضباطها في الأكاديميات العسكرية عند السوفيت لغرض مواجهة ما كانوا يسمونه العدو المصيري للشعوب العربية. ولعبت صواريخ سام ٧ المضادة للطائرات دوراً رئيسياً في تحييد سلاح الجو الإسرائيلي، وكان السلاح المفاجأة صناعة سوفيتية تم استخدامها للمرة الأولى في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، والتي سببت حرجاً شديداً لواشنطن التي كانت طائراتها المتطورة تتهاوى كالعصافير على ارض سيناء في مصر.**

**وكان الشارع العراقي على سبيل المثال، يصف السوفييت بـ السمك "مأكول ومذموم" بسبب فوائده ورائحته الكريهة!**

بغداد/ المدى

الآن لدينا مشكلة بقاء القوات الأميركية من عدمها. وهي القوات التي أطاحت بنظام الدكتاتورية الذي حكم العراق ثلاثة عقود ونصف العقد، وقدمت اكثر من خمسة آلاف قتيل في مواجهة الإرهاب وآلاف المعوقين، كما ان هذه القوات ساعدت السياسيين العراقيين على تسنم السلطة وقيادة البلاد وما زالت مؤسسات وأكاديميات أميركية تدرب ضباطا عراقيين على مختلف أنواع الأسلحة الأميركية. ورغم الاختلاف في وجهات النظر في ما يتعلق بالدور الأمريكي والطريقة التي أطيح فيها بنظام البعث في نيسان من ٢٠٠٣، الا ان العلاقة بين الحكومة العراقية والحكومة الأمريكية قد تم تنظيمها باتفاقية أمنية حددت نهاية عام ٢٠١١ موعداً لخروج آخر جندي أمريكي من العراق.

واذا اعتبرنا منطقيا ان واشنطن راغبة في بقاء بعض قواتها ضمن اتفاقية جديدة، فان هذه الرغبة قد تكون عراقية أيضاً عند بعض أطراف العملية السياسية عراقياً، واذا استثنينا التيار الصدري، فلا وجود لجهة سياسية تطالب وتصرّ على انسحاب القوات الأميركية كاملة، بل بالعكس، فإن بعض الجهات تدعو علناً لبقائها. ويتفاوت موقف بعض الأطراف بين السكوت أو إبداء شيء من الممانعة أو انتظار موقف الحكومة الرسمي، لاسيما وأن خطوة إبرام اتفاقية جديدة تتطلب مناقشتها في مجلس النواب لإقرارها فيما إذا اتخذت الحكومة قراراً بشأنها.

السفير الأميركي السابق في العراق رايان كروكر "٢٠٠٧-٢٠٠٩" يعتقد أن على الولايات المتحدة ان تكون أكثر صبراً في ما يتعلق بانسحابها النهائي، وان خطواتها المقبلة ينبغي ان تكون بالتنسيق مع الحكومة العراقية، لكن إذا طلب العراقيون إعادة تقويم الوضع بشكل مشترك لما بعد عام ٢٠١١، فسيكون من مصلحة الإدارة الأميركية استراتيجياً أن تردّ على الطلب بالإيجاب.

### تقييمات حذرة

كتب المحللان الستراتيجيان الأميركيان "غريغ جافيه ويوتشي دريازن" في صحيفة "وول ستريت جورنال": قبل أشهر من دخول القوات الأميركية العراق لإسقاط نظام صدام أعدت مؤسسة راند كورب الفكرية التي تمولها الحكومة الأمريكية دراسة موسعة عن مهمات قوات حفظ السلام الأميركية خلال الخمسين سنة الماضية، وقد نوقشت الدراسة في صورة موسعة داخل وزارة الدفاع الأمريكية - البنتاغون.ومن بين الاستنتاجات التي تم التوصل اليها استنتاج مفاده انه كلما كانت قوة الاحتلال اكبر قلت الخسائر في صفوفها.

وكتب جيمس دوبنز الذي اعد الدراسة وخدم كمبعوث أميركي خاص في الصومال وكوسوفو والبوسنة "ان معظم عمليات ما بعد النزاع والتي كانت تشرف عليها قوات كبيرة لم تتكبد اي خسائر على الإطلاق"، وقالت الدراسة انه اذا كانت الولايات المتحدة تحتاج الى نسبة من قوات حفظ سلام لتحويلها الى قوات مدنية في العراق مشابهة لتلك التي كانت في كوسوفو فإنها ستحتاج الى ٥١٢ الف جندي، ولتقديم تغطية قوات على مستوى البوسنة فان الولايات المتحدة ستحتاج الى ٤٦٠ الف جندي بداية كما استنتجت الدراسة.وقد وافق العديد من القادة العسكريين في البنتاغون تقييم التقرير".

وزير الدفاع الأمريكي الأسبق دونالد رامسفيلد وكبار مساعديه قللوا من شأن هذه التقييمات على اعتبار انها حذرة بصورة كبيرة ووصفوا البلقان بأنها نموذج سيئ لما يحتاجه العراق، وفي كلمة له في نيويورك قبل شهر واحد فقط من حرب العراق قال رامسفيلد ان تواجد قوات حفظ سلام ضخمة في البلقان قد تسبب في تأخير تطوير المجتمع المدني والحكومة والاقتصاد المحلي هناك.

عندما حاولت الولايات المتحدة خفض تواجدها في منطقة ما كانت تدب حالة من الفوضى في تلك المنطقة، وفي كانون الثاني - يناير من عام ٢٠٠٤ استبدلت الولايات المتحدة الفرقة ١٠١ المحمولة جوا التي سيطرت بكفاءة على المناطق الشمالية العراقية منذ بداية الحرب بقوة اصغر كثيرا منها، وكانت مدينة الموصل التي تعد ثالث اكبر مدينة عراقية منطقة هادئة نسبيا حيث كانت تجري مشروعات إعادة الاعمار بسرعة، لكن بين عشية وضحاها بدأت المدينة في التفكك وانهارت قوات الشرطة فيها.

السياسيون العراقيون منقسمون بشأن التمديد للقوات الأميركية ام الالتزام الحرفي بالاتفاقية الموقعة عام ٢٠٠٨ والقاضية بإنهاء وجود القوات الأميركية على الأراضي العراقية.

البعض يعتقد ان الوضع العراقي بكل تشابكاته ومشكلاته وتناقضاته ما زال بحاجة لوجود القوات الأميركية، ويعبرون عن مخاوفهم بوضوح من احتمالات انهيار الوضع الأمني، خصوصا مع تصاعد التصريحات بعدم اكتمال جاهزية القوات الأمنية العراقية، فيما يذهب فريق آخر الى ان الأوان قد آن لرحيل القوات الأميركية، وتحدد بعض بيانات الأحزاب الى عدم الحاجة الى أي جندي أمريكي على الأراضي العراقية.

### تحديات الانسحاب

يقول خبراء في الجيش الأميركي إن انسحابه من العراق يواجه جملة من التحديات ولا سيما أنه يعد أكبر عملية انسحاب للجنود والعتاد منذ أكثر من أربعة عقود.فيما أشارت صحيفة نيويورك تايمز إلى أنه ليس هناك ما هو أكثر دلالة على أن واشنطن تضع حرب العراق خلفها من العملية الضخمة التي ستنقل من خلالها جنودها وعتادها.ولفتت إلى أن الجيش الأميركي خصص عشرين ألف جندي أي قرابة ثلث القوات الموجودة هناك للقيام بالجهود اللوجستية الرامية إلى تفكيك أكثر من ثلاثمائة قاعدة وشحن مليون ونصف المليون قطعة من العتاد بدءا من آلة صنع القهوة حتى الدبابة.

وتتابع الصحيفة "على الجيش الآن أن يواصل دعمه لقواته الحالية التي يصل قوامها إلى ٥٠ ألفا في العراق ويزودها بالوقود والطعام وكل ما تحتاجه، وفي نفس الوقت ينظر في ما يجب أن يتركه لقواته التي من المحتمل بقاؤها ضمن مهمة استشارية حتى بعد الانسحاب النهائي نهاية ٢٠١١"

ووصفت نيويورك تايمز حجم الانسحاب بأنه مرعب، مشيرة إلى أن حرب الخليج الأولى (١٩٩١) التي استغرقت حوالي ستة أسابيع ألهمت القائد الميداني حينذاك وليام باغونيس لتأليف كتاب "نقل الجبال"، حيث يساوي الانسحاب بنقل سكان ألاسكا إلى الجزء الآخر من العالم، فكيف بالحرب الراهنة التي امتدت إلى أكثر من ست سنوات ونصف السنة؟

ويقول نجل باغونيس وهو أحد المكلفين البارزين بالانسحاب، "عندما سألت والدي عن مهمتي، ضحك وقال: حظا طيبا، كولونيل باغونيس".

### استعداد أميركي ومخاوف

تحويل العتاد الأميركي للعراقيين يعد استثمارا اقتصاديا لأن تكلفة نقله خارج العراق كبيرة جدا" وقد حدد الجيش المواد التي لم تعد ضرورية وبدأ بنقلها خارج العراق، ذهب معظمها إلى أفغانستان، وأخرج الجيش في آب ٢٠١٠ نحو ثلاثة آلاف حاوية وألفي عربة.

قائد الفرقة المسؤولة عن الدعم اللوجستي العميد بول وينتز يقول إنه لن يتعاطى مع إخراج القوات القتالية والعتاد في آن واحد، لذلك يسعى لإخراج ما لا يريد من العتاد قبل سحب الجنود.

ومن أكبر التحديات حسب وصف الصحيفة تسليم القواعد الأميركية السابقة للعراقيين وتقرير ما يجب أن يعطيهم إياه.

وقد حدد الكونغرس القيمة الإجمالية لما سيتركه الجيش للعراقيين من العتاد وأجهزة الحاسوب والأثاث، حيث يستطيع الجيش أن يترك ما قيمته ١٥ مليون دولار لكل قاعدة، دون أن تشمل مواد البنى التحتية مثل المباني والصرف الصحي ومرافق الطاقة.

لم يبق إلا نحو أشهر قليلة على انسحاب القوات الأميركية من العراق بحسب الاتفاقية الأمنية الموقعة بين الطرفين والمقرر بخروجهم بصورة كاملة نهاية العالم الجاري الذي سيأتي بتغيير جديد يشهده العراق بعد ٢٠٠٣.

ويخشى عراقيون من عودة أعمال العنف إلى البلاد بعد الانسحاب، كما يخشى آخرون من تجدد الهجمات الدامية في حال تأجل الانسحاب ولاسيما بعد تهديدات أطلقها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر من أن جيش المهدي سيعود إلى "المقاومة" إذا خرق الاتفاق الأمني بين بغداد وواشنطن.

ويقول محللون إن الأجهزة الأمنية العراقية غير جاهزة للانسحاب الأميركي الكلي ولاسيما بعد أن شهدت بعض المدن هجمات دامية كما حدث في محافظات صلاح الدين وديالى والديوانية خلال اقل من شهرين.

تقول عضو مجلس النواب إيمان عبد الرزاق "نحن مع انسحاب القوات الأميركية من العراق، ورأي الحكومة العراقية بأن لا بقاء للوجود الأميركي في البلاد".

أما النائب خالد سليمان عن تحالف الوسط العراقي فيؤكّد أن "أعضاء مجلس النواب العراقي مصرون على تحقيق هذا الانسحاب وكذلك التأكيد على استكمال مؤسسات الدولة العراقية الأمنية من الجيش والشرطة للاعتماد عليها في حفظ الأمن".

فيما يعرب النائب عبد الحسين الياسري عن أمله بأن "تكون الحكومة العراقية صادقة بمسألة استعداد الجاهزية الأمنية في البلاد بما يحقق أمناً حقيقياً، وإن الاتفاقية الأمنية المنعقدة بين الطرفين لا تجيز بقاء القوات الأميركية في البلاد".

ويرى المراقب السياسي إحسان الهاشمي بأن "العراق مقبل على مرحلة تغيير إيجابية بعد مقتل رئيس تنظيم القاعدة أسامة بن لادن وانسحاب الجيش الأميركي من الأراضي العراقية".

ويضيف الهاشمي في حديثه في تصريحات صحفية أنّ "هذين الأمرين يبشران بخير في عودة العراق إلى مكانته العربية من جديد بعد التقليل من التواجد الإرهابي في البلاد وانسحاب الأميركيين".

ويعرب عضو مجلس النواب محمد إقبال عن مخاوفه من تدخل دول الجوار ودول أخرى في الشأن العراقي في حال بروز فراغ امني، نتيجة انسحاب القوات الأميركية من العراق.وأشار إقبال الى وجود مخاوف شعبية وعلى نطاق واسع من الفراغ الأمني الذي سيخلفه الانسحاب الأميركي، بسبب عدم جاهزية القوات العراقية وتضارب تصريحات القادة الأمنيين بخصوص ذلك.

### موقف الصدريين.. وتحذيرات المالكي

في تظاهرات يوم ٩/نيسان/٢٠١١، اصدر التيار الصدري بياناً باحتمال إعادة نشاط جيش المهدي إذا لم تنسحب القطعات الأميركية في الموعد المحدد يوم ٣١/كانون الأول/٢٠١١.

ورحب عضو برلماني عن التيار الصدري بهذا الإعلان، وقال: إن جيش المهدي سيقاتل معهم إذا استوجب الأمر.

في نهاية نيسان، ابلغ رئيس الوزراء الصحافة بان الحكومة لم تقرر بعد ما إذا كانت القطعات الأميركية ستنسحب أم لا.

وقال إن الأحزاب الرئيسة ستناقش المسألة، وسيكون القول الفصل للبرلمان. وكرر رئيس الوزراء هذا الكلام في ١١ أيار بعد عودته من كوريا الجنوبية.

وقال: إن الذين خسروا في المناقشة عليهم الرضوخ لقرار الأغلبية، وهو تحذير واضح للصدريين. في ١٢ أيار، قال احد زعماء التيار بان ثلثي البرلمان سيؤيد تمديد بقاء القطعات، ومع هذا فإن التيار سيستمر بالتظاهر والعمل ضد الأمريكان، وأضاف: أن استخدام جيش المهدي سيكون آخر الحلول التي سيلجأ إليها التيار.

في اليوم التالي ألقى الصدر خطبة الجمعة في مدينة النجف حث فيها أبناء الشعب على التخلص من الأمريكان من خلال الاحتجاجات. واستمر يقول إذا ما اتفقت الأطراف العراقية على ترتيب جديد مع الأمريكان فانه سيعيد النظر في تهديده الخاص بإعادة نشاط جيش المهدي.

### القاعدة والقوات الأمنية

يبقى الهاجس الرئيسي هو تنظيم القاعدة وإمكانية تصعيد نشاطاته الإجرامية بعد الانسحاب الأميركي الكامل،ويرى خبراء سياسيون ان ما أعلنت عنه قيادة علميات بغداد من ان العشرات من قادة تنظيم القاعدة لا يزالون يمارسون نشاطهم في بعض المناطق، وان بعض خلايا القاعدة استبدلت هيكليتها واعتمدت الأسلوب الخيطي.

وتقول الخبيرة في الشؤون السياسية الدكتورة سلام سميسم ان إعادة الجماعات المسلحة هيكليتها وانتقالها الى مناطق اخرى من أجل إعادة نشاطاتها يأتي بالتزامن مع الضغط الأمني الذي تسلطه الجهات الأمنية الحكومية، لكنها تبيّن ان هناك نقاط ضعف كبيرة في الأجهزة الأمنية، ما مكّن تلك الجماعات من اختراقها.

ويقول أستاذ العلوم السياسية الناصر دريد ان هناك جزءاً سياسيا يمثل أهمية كبيرة ضمن المشاكل الأمنية، خصوصا وان بعض العمليات الأمنية التي تم تنفيذها تشوبها مجاملات سياسية على حساب هذا الطرف او ذاك.

وتدافع جهات أمنية عن أدائها بالإشارة الى التراجع الكبير في مستوى العمليات المسلحة، خصوصا في السنوات الأخيرة، وبالقول ان ما يحدث الآن من خروق أمنية تقف وراءها أيد إقليمية، باعتبار ان منظومة الإرهاب العاملة في العراق في الوقت الحالي، ليست ضعيفة التمويل اذا ما علمنا ان هناك دولاً تقف وراء دعمها.

وكان مستشار رئيس الوزراء لشؤون إقليم كردستان عادل برواري قد دعا الحكومة والبرلمان الى دراسة وتقييم جاهزية القوات العراقية لتولي الملف الأمني بعد الانسحاب الأمريكي،وطالب برواري بتقديم ضمانات بعدم حدوث أي تدخل إقليمي في العراق بعد الانسحاب.

وقال: على رئيس الوزراء بصفته القائد العام للقوات المسلحة ان يعرض بكل شفافية وأمانة لرؤساء وأعضاء الكتل السياسية مدى قدرة القوات العراقية وجاهزيتها في الوقت الحاضر لتولي الملف الأمني بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، ومناقشة الايجابيات والسلبيات التي تترتب على هذا الانسحاب.

وأكد عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية شوان محمد طه ان الخروق التي شهدتها محافظتا صلاح الدين والرمادي تؤكد عدم جاهزية القوات الأمنية.

وقال طه: ان الوضع الأمني في العراق وصل إلى مرحلة اللاجدوى، مشيرا الى ان سبب التدهور الأمني هو عدم الاستقرار السياسي في الدرجة الأولى. وحمل طه الكتل السياسية كافة مسؤولية التدهور الأمني في البلاد.

ويعد الانسحاب الأميركي الذي يفترض ان يتم- وفق جدول زمني- بنهاية العام، اختباراً حقيقياً لمدن العراق ولاسيما تكريت بشأن مدى الجاهزية لقيادة الملف الأمني عوضا عن الأميركيين الذين اعتمد عليهم العراقيون على مدى ثماني سنوات.

بينما أكدت مصادر مطلعة من داخل مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي أنباء تناقلتها وسائل الإعلام بشان تشكيل المالكي لجنة سرية بإشرافه المباشر بغية إكمال المشاورات السرية مع الجانب الأميركي بما يتعلق بالاتفاقية الأمنية الثانية.وأوضح المصدر ان لجنة سرية شكلت بإشراف المالكي شخصيا و بحضور مستشاره القانوني فاضل محمد جواد و فريق من وزارة الخارجية بعلم من وزير الخارجية هوشيار زيباري لإكمال بنود الا تفاقية الأمنية الثانية.

**قائد أميركي: "نقل الجبال" تساوي نقل ألاسكا إلى الجزء الآخر من العالم**

**خبراء: القاعدة اكتشفت نقاط ضعف الأجهزة الأمنية فاخترقتها سريعاً**

**التيار الصدري: نحن قنابل موقوتة والأزرار بيد مقتدى الصدر**

**أوباما: لا تخطئوا التقدير، ستكون هناك أيام صعبة والعنف سيتواصل**

**برلماني: العلميات الإرهابية تتصاعد والوضع الأمني متردٍ كثيراً**

**لجنة سرية لإكمال المشاورات مع الجانب الأمريكي لإنجاز اتفاقية ثانية**

### موقف الكردستانية

موقف ائتلاف الكتل الكردستانية واضح منذ البداية وهو التعامل بحذر مع هذه القضية ما يمكن ان تنتج عنها من ذيول ربما لا تكون في صالح العراق والعملية السياسية.

يقول النائب مؤيد الطيب الناطق باسم ائتلاف الكتل الكردستانية في تصريح صحفي إن "قضية الانسحاب الأميركي من العراق أمر حساس ويتعين على السياسيين العراقيين التعامل معه بمسؤولية وحذر".

ولفت الطيب إلى أن القوات الأميركية في حال انسحبت من العراق فلن تعود ثانية عند وقوع أمر طارئ، قائلا إن "الإدارة الأميركية تؤكد أن قواتها ليست تحت الطلب ليتم استدعاؤها في وقت الحاجة".

ويقول ائتلاف الكتل الكردستانية انه لا يملك أية معلومات حول وجود مطالبات يمارسها الجانب الأميركي تدعو الكرد للضغط على الكتل السياسية لإقناعهم ببقاء قواتهم في العراق بعد موعد الانسحاب نهاية العام الجاري.

### القول الفصل

القول الفصل في قضية حساسة وخطيرة مثل هذه ينبغي عدم التعامل معها على قاعدة ما يجري الآن على الساحة السياسية من تجاذبات وتحسين مواقع والحصول على مكاسب، ان الذي يجري الآن بهذا الخصوص، هي مزايدات "وطنية" كل طرف يريد التخلص من مسؤولية اتخاذ القرار أو الموقف، والكل يرمي الكرة في ملعب الطرف الآخر فيما الوقت يمضي سريعا، وعلى الجميع ان يتحلوا بالجرأة السياسية الكافية ليقولوا في العلن ما يقولونه في السر! ومع الإقرار بالنواقص والثغرات الأمنية وعدم استكمال بناء قوات مسلحة قادرة على مجابهة التحدّيات الخطيرة الخارجية والداخلية، فإن أولويات واشنطن لا تتوقف عند هذا الحدّ، بل تربط وجود اتفاقية جديدة مع العراق، بملفات مهمة وملحّة مثل: الملف الإيراني لاسيما الشق النووي، وموضوع انسحاب وإعادة انتشار قوات أميركية من أفغانستان، والعلاقة المعقّدة مع باكستان، وآفاق السلام بعد التغيير، والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وانعكاساتها على الولايات المتحدة، خصوصاً أن الأرقام التي نشرها جوزيف ستيغلز الأستاذ في جامعة كولومبيا وبلميز ليندا الأستاذة في جامعة هارفرد تشير الى أن واشنطن صرفت على حرب العراق أكثر من ٣ مليارات دولار حتى أواخر عام ٢٠٠٨، وهو ما صدر ضمن تقرير عن وزارة الخارجية الأميركية عام ٢٠٠٩.

الأسئلة التي ينبغي الإجابة عليها هي: ماذا لو قررت واشنطن، لحسابات خاصة، عدم انتظار الموقف العراقي وقررت الالتزام الحرفي بالاتفاقية الأمنية والانسحاب من العراق؟، هل ستترك واشنطن العراق فريسة لدول الجوار التي كشرت وتكشر عن أنيابها وتمد مخالبها في الشأن العراقي بالرغم من وجود القوات الأميركية؟ ماذا لو استغلت المجموعات الإرهابية والميليشيات المسلحة حتى أسنانها بعد انسحاب الأمريكان وأعادت الشارع الى أيام الاقتتال الطائفي؟

المؤكد ان واشنطن لن تنسحب كما لو انها كانت في نزهة، فحسابات مشروعها اكبر من حسابات الذين يعتقدون ان واشنطن ستترك الكعكة العراقية لأفواه الآخرين!